دور الايرادات النفطية في التنمية الإقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990– 2015)

*تفاحة التواتي حمد أبوشاح **خيرية عبدالحميد سحيب

المستخلص :يهدف البحث إلى تحديد أهمية ودور الايرادات النفطية في عملية التنمية الشاملة وفي تحقيق معدلات النمو المطلوبة في الناتج المحلى الإجمالي، ومن ثم تحديد الآثار الايجابية والسلبية للإيرادات النفطية على إحداث هذه العملية ، وتأتى أهمية هذا البحث من أهمية علاقة الايرادات النفطية بالتنمية الليبية فهى مسألة تصب ظاهرياً في القنوات الصحيحة من حيث توافر الأموال اللازمة للإستثمار في المشروعات التنموية المختلفة ، فقد تبين هيمنة الايرادات النفطية على إجمالي الايرادات الكلية، وكذلك هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الكلية الليبية وإتضح أيضاً أن كافة متغيرات السلسلة المدروسة تتضمن الاتجاه الزمنى العام ولكنها تميل إلى الاستقرار. ومن خلال اختبار جذر الوحدة تبين ان متغيرات السلسلة الزمنية المدروسة إستقرت بعد أخذ الفرق الاول مما يعني انها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، كما بينت نتائج تطبيق آلية تصحيح الخطأ (ECM) عدم معنوية النموذج .

الكلمات المفتاحية : الناتج المحلي الإجمالي ،الصادرات الكلية ، الإيرادات النفطية.

المقدمة:

زخر التاريخ الاقتصادي بكم كبير من نظريات التنمية بدءاً من المدرسة التجارية وآدم سميث ، وحتى ماركس وكنز ؛ وانتهاء بنظريات الفكر التنموى المعاصر .وقد ظهرت هذه النظريات أساساً لحل مشاكل الدول النامية وإخراجها من ظلام الفقر والتخلف الى ساحة التقدم والرفاهية الاقتصادية؛ غير أنه لايوجد حتى الآن ما يشير إلى أن هناك مجرد أمل لتلك الدول لتصبح متقدمة، ليس لأنه لا يوجد لديها متطلبات التنمية الاقتصادية، ولكن لأنها كانت مستعمرة من الدول المتقدمة وتحكم الأن بأنظمة سياسية غير مستقرة مما له تأثيرات عديدة على برامج التنمية، ومن ثم فإن مستقبل التنمية في هذه الدول يظل غير واضح المعالم خاصةً في ظل ما يعرف الآن بالعولمة (حصن،2002: 92).إن التنمية الاقتصادية الشاملة التي أمتدت مرحلتها تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين تمثلت في تظافر جهود جميع أفراد المجتمع، وفي تعبئة كافة الموارد وصولاً إلى إحداث تغيرات هيكلية ووظيفة اقتصادية واجتماعية تتيح للمجتمع، وفي تعبئة كافة الموارد وصولاً الى احداث تغيرات هيكلية ووظيفة اقتصادية واجتماعية تتيح للمجتمع التخلص من حالة التخلف التي يمر بها من جهة؛ وتمكنه من زيادة طاقاته الإنتاجية وبالتالي تحقيق زيادات مستقرة ومستمرة في دخله الحقيقي من جهة أخرى. بمعنى أن هذه التنمية أهتمت بحل جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تمثلت أهدافها في تحسين ظروف السكان بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي (غنيم ، 2007 : 21)، وقد لعب القطاع النفطي دوراً أساسياً في الاقتصاد الليبي وخاصةً في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط؛ وتعتبر ليبيا من أقل الاقتصادات تنوعاً في العالم؛ حيث أن قطاع النفط والغاز يمثل أكثر من 70% من الناتج المحلى الإجمالي، وأكثر من 90% من الايرادات، ونحو 95% من عائدات التصدير (John,2008:87) ، وبالنسبة للتنمية الليبية ودور النفط فيها فإنه تجب الإشارة هنا إلى أن توفر هذا المورد الطبيعي والعمل على إستغلاله بالشكل الامثل من شأنه تمكين الاقتصاد المحلي للتخلص من التبعية والاعتماد على الخارج.

* محاضر، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار Tefaha.eltwaty@omu.edu.ly
**استاذ مشارك، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار sehibkhairia@gmail.com

مشكلة البحث:

يمثل هدف التنمية في الاقتصاد الليبي محوراً رئيسياً في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية لهذا الاقتصاد، وما يعرف على الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد احادي لا ينقصه المورد المالي اللازم لتمويل خططه وتحقيق سياساته تلك؛ غير أنه من الظواهر السلبية في هذا الاقتصاد اعتماده الكبير والمتزايد على ايرادات الصادرات النفطية في تحقيق التنمية والنمو، ومن هنا يمكن ابراز مشكلة البحث كالآتي: هل يكفي توفر الموارد المالية المتمثلة في عائدات تصدير النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية لإحداث عملية تنمية شاملة وصحيحة في الاقتصاد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات النمو المنشودة؟ أم أنه لابد من التأكيد على ضرورة استخدام تلك العوائد في تحقيق التنمية والوفاء باحتياجها أولاً، ومن ثم العمل على تنويع الصادرات باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلى الإجمالي وصولاً إلى خلق اقتصاد محلي معتمداً على نفسه وقادر في نفس الوقت على تحقيق النمو المستمر والتطور في المدى الطويل.

فرضية البحث:

هناك عدة فرضيات تنطلق الدراسة لبحثها محاولة نفيها أو إثباتها، ومن ثم وضع الحلول لمعالجتها وهي:

الفرضية الأولى –لا تهتم ليبيا اهتماما كبيراً في تحقيق أهداف التنمية من خلال خططها الاستراتيجية .

الفرضية الثانية –هناك ضعف في التخطيط من حيث الصياغة وتنفيذ خطط التنمية في ليبيا

الفرضية الثالثة – سوء استخدام الإيرادات النفطية يعرقل عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحديد أهمية ودور الايرادات النفطية في عملية التنمية الشاملة وفي تحقيق معدلات النمو المطلوبة في الناتج المحلى الإجمالي، ومن ثم تحديد الآثار الايجابية والسلبية للإيرادات النفطية على إحداث هذه العملية، لذلك سيتم دراسة الأهمية النسبية لكل من الصادرات النفطية، واجمالى الصادرات، والايرادات الكلية ، والايرادات النفطية؛ للتعرف ما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد أساساً على ايراداته من الصادرات في تحقيق التنمية والوفاء باحتياجاتها وصولاً إلى تنويع مكونات الناتج المحلى الإجمالي وزيادته في نفس الوقت لتحقيق النمو والرفاهية الاقتصادية لمعرفة إذا ما كان قد تم توجيه العوائد النفطية نحو إقامة وتطوير الطاقات الانتاجية المحلية اللازمة لزيادة الناتج المحلى الإجمالي ودفع عجلة التنمية؛ وبذلك يتم التعرف على مواطن الاختلال في نمط استخدام عائدات النفط ومحاولة تلافيها باقتراح بعض السياسات التي يمكن أن تؤدي الى ربط استغلال تلك العائدات بإحتياجات التنمية الاقتصادية وبالتالي خلق اقتصاد منتج قادر على الاستفادة من موارده.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من أهمية علاقة الايرادات النفطية بالتنمية الليبية فهى مسألة تصب ظاهرياً في القنوات الصحيحة من حيث توافر الأموال اللازمة للإستثمار في المشروعات التنموية المختلفة غير أن الإختلاف هنا يكمن في أوجه استخدام تلك الأموال وهى عائدات تصدير النفط الخام؛ وهذا يجعل من الضرورى الكشف عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي وأهمها الصادرات الكلية؛ حيث تنتهج ليبيا أسلوب التخطيط الهادف إلى تطوير قطاع التجارة الخارجية عموماً وقطاع الصادرات بصفة خاصة من غير الاعتماد فقط على إيرادات الصادرات النفطية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على استخدام **المنهج التحليلي الوصفي** وهو المنهج الذي يتبع طريقة تجميع وتصنيف وتبويب البيانات من مصادر ميدانية وتاريخية من اجل اختبار فرضية الدراسة بجانب **المنهج التحليلي الكمي** حيث يشمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور الايرادات النفطية في التنمية الاقتصادية الليبية، حيث سيتم استخدام اسلوب القياسي الاقتصادي لإجراء اختبار العلاقة بين كل من جانبي الصادرات الكلية والإيرادات النفطية مع الناتج المحلى الإجمالي كمقياس للتنمية في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية وإمكانياته التنموية المحلية.

أسلوب جمع البيانات:

للحصول على البيانات تم الاعتماد على المصادر:

المصادر الأولية: تتمثل في البيانات التي يتم الحصول عليها من المصادر الرسمية.

المصادر الثانوية: تتمثل في البيانات والمراجع والكتب والنشرات البحثية والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظري للدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية : تتلخص الحدود الموضعية في دراسة وتحديد أهمية دور النفط في عملية التنمية.

الحدود المكانية : الدراسة تكون على مستوى ليبيا.

الحدود الزمنية: تشكلت الحدود الزمنية في الفترة من 1990-2015 .

أولاً : الإطار النظري:

1- التنمية الاقتصادية:

إن التنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي علي المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييراً حضاريا يتناول أبنيه المجتمع كافة بالقدر الذى يعالج أسباب الفقر*، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم ، وتقديم الرعاية الصحية حال مرضهم وغيرها وعلى هذا فإن هذه العجالة السريعة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. إن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذرى في المجتمع يقضي به على مسببات التخلف وأن إحداث هذا التغير في هيكل المجتمع على كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية (**الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2007.**)

2- مفهوم التنمية يحتوى ثلاث قيم رئيسية (مكونات رئيسية) وهى:

أ- توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعلم/ مأكل/ علاج / مسكن وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف .

ب - إحترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.

ج- الحرية وفى هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم في الاختيار(**مجلة شؤون عربية ، مجلة قومية فصلية تصدرعن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، مصر،القاهرة ، أعداد متفرقة**).

3- أهداف التنمية الاقتصادية : (شمس الدين ،2005):

تتمثل في زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة وتلك الأهداف هى في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة وهى أنها

- دول منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد.
- تواجه ضغوطا سكانية وارتفاع معدلات المواليد.
- تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية
- العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.
- ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.
- الخلل البنائى لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخول وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري وعدم الشفافية واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار. ثم الطغيان السلطوي والاستبداد فضلا عن ذلك فهناك الدولة غنية الموارد فريدة الموقع وذات الموروث الثقافي والحضاري ولكنها فقيره بفعل الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال والمهربين والمتهربين.

4- تمويل التنمية: إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها ترف أو أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي ، المدخرات الوطنية و الاستثمارات الأجنبية(مباشر/غير مباشر) و حصائل الصادرات و الاقتراض (الدين الخارجي/الدين الداخلي).

5- النفط العالمي: يشغل النفط مكانة دولية سواءً في الحياة الاقتصادية وتحقيق التنمية والنمو أو في التجارة الخارجية ؛ الأمر الذي يؤدي باستمرار إلى تزايد الطلب عليه وتأكيد أهميته المستقبلية ، وتجعله مكانته هذه محوراً للصراعات والنزاعات المستمرة الدائرة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة له.

6- تعريف النفط الخام: عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. ويتوفر أعلى مخزون من النفط في منطقة الشرق الأوسط ؛ حيث تستحوذ دول هذه المنطقة علي (75%) من الإحتياطي العالمي المثبت من النفط الخام والذي يمثل بدوره حوالي 729 بليون برميل ،وتشغل السعودية المرتبة الأولى من حيث احتياطيها النفطي فهي تملك حوالي(20.5%) من الاحتياطي العالمي (**السماك والباشا ،1980 :15**) ولقد اختلفت النظريات في تعريف هذا الخام من ناحية عناصر تكوينه فكان منها النظرية العضوية والنظرية اللاعضوية ؛ وعموماً

فإنه يطلق مصطلح (petroleum) علي جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية؛ ولكن وبالمعني التجاري الضيق فإنه يطلق علي المواد الغازية مصطلح (الزيت) أو النفط الخام أما المواد الغازية فتسمي الغاز الطبيعي، والمواد الصلبة سميت البيتومين أو الأسفلت والهيدروكربونات هي عبارة عن مركبات من عنصر الهيدروجين والكربون التي تكون في درجات الحرارة العالية بصورة سائلة أو غازية أو صلبة وذلك بحسب اختلاف المواد الهيدروكربونية الموجودة في المزيج البترولي الخام (الأخضر،2011: 7)، ويؤمن النفط عموماً موارد مالية ضخمة للدول التي تمتلكه؛ حيث أنه يقترب في قيمته من الذهب الأصفر حتي لقد أسماه الكثيرون بالذهب الأسود غير أن الأموال التي تستلمها الدول النامية النفطية لقاء انتاج وتصدير نفطها تسمي بالدخول الريعية وهي تستلمها لقاء استخدام أراضيها حين استخراج النفط من باطنها وهي تختلف عن تلك الأموال أو الدخول المتولدة عن العمليات الإنتاجية الصناعية والزراعية ؛ أو تلك الدخول المتولدة عن الخدمات كالتجارة والسياحة

7– العائدات النفطية: هي عبارة عن المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة المنتجة للنفط والتي يمكنها تقديرها مباشرة عند التعاقد ، وتمثل هذه العائدات في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل القومي في الدول أغلب الدول النامية المنتجة للنفط ؛ كما أنها تشكل القسم الأكبر من حصيلة العملات الاجنبية وهي راس المال الوحيد لبقائها، كما تعتبر رؤوس الاموال الفائضة لهذه الدول مشكلة كبيرة وتعتبر الدول النامية اول من يرغب في تجاوز اضطرابات النظام النقدي لأجل حماية رأسمالها (مهنى ، 2013)، ومن المعروف الى الآن لم يتم استثمار الأرصدة أو العائدات النفطية لأغلب الدول النامية لا سيما الدول العربية منها بالشكل الذي يحقق الإنماء الاقتصادي الشامل المنشود ؛ وإنما كل ما تم إنجازه هو رصيد مبالغ طائلة كمخصصات لخطط تنموية مختلفة وعديدة مقابل عدم إمكانية التنفيذ أصلاً أو تنفيذ نسب ضئيلة جداً؛ وبدلاً من الإستفادة من العائدات النفطية في تحقيق التنمية فإن الطابع الرئيسي لتلك العائدات كان سلبياً أكثر منه إيجابياً؛ بل أن العائدات النفطية الضخمة في تلك الدول أدت إلى المزيد من تدخل الدول المتقدمة في شؤونها الداخلية.

8– علاقة النفط بالتنمية الإقتصادية: عند الحديث عن علاقة مورد النفط بالتنمية الإقتصادية يتعين الإنتباه أولاً إلى أن أفضل مقياس لقوة وحقيقة تلك العلاقة هو الاستخدامات او المجالات التي توجه نحوها العائدات النفطية ؛ فكما هو معروف أن عائدات تصدير النفط الخام في الدول المنتجة وهي في الأغلب دولاً نامية لم يجري تخصيصها واستثمارها بما يضمن تحقيق احتياجات التنمية الإقتصادية ، ولقد فشلت التجارب التنموية لمعظم إن لم يكن كافة الدول النامية النفطية في إيجاد أنشطة وقطاعات إنتاجية يمكن التعويل عليها في تحقيق اقتصاد مستقل وغير معتمد علي الخارج؛ بل إن نتائج تلك التجارب في أغلب الأحيان كانت تأتي عكسية حتي لقد تحولت هذه السلعة المهمة والإستراتيجية إلى نقمة بدلاً من أن تكون نعمة علي اقتصاديات تلك الدول. ونظرياً فإنه كلما ازدادت الثروة النفطية لدولة ما كلما ازدادت ثروة المجتمع وقدرته الإنتاجية وكلما زاد أيضاً نصيب الفرد من الدخل الوطني، وذلك لأن حجم الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن دالة في عنصر العمل ،ورأس المال، والتطور التكنولوجي . وهو أيضاً دالة متزايدة في عنصر الأرض التي يكون النفط مورداً طبيعياً فيها؛ ناهيك عن أن عمليات التنمية الاقتصادية تستخدم وبشكل كثيف عنصر الطاقة والمعادن التي من بينها النفط . ويعتبر النفط مصدراً هاماً للعملات الأجنبية الصعبة وبالتالي فهو يوفر رأس المال الضروري لبدء عملية التنمية الاقتصادية ولا تقل أهمية النفط في الزراعة علي نواحي النشاط الاقتصادي الأخري فقد ساعد استخدامه في إدارة الآلات الزراعية إلى إدخال التكنولوجيا للزراعة خاصةً في الأقاليم التي لا تتوافر بها أيدي عاملة كافية

ومتخصصة بالإضافة لاستخدامه في عمل المخصبات والمبيدات الحشرية مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة دخول المزارعين وارتفاع مستوي المعيشة. وبالرغم من أن النفط قد كانت له آثاراً إيجابية كثيرة في مجال تحقيق العملية المنشودة وعلي مستوي كافة القطاعات الإقتصادية ؛ إلا أنه خلف أيضاً الكثير من الآثار السلبية في هذا المجال .

ولعل أبرز تلك الآثار الإيجابية والسلبية ما يلي (مهني ، 2013).

أ:– الآثار الإيجابية للنفط علي التنمية الإقتصادية:

1-يتيح وجود النفط توسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني وذلك لأن تصديره يتيح الحصول علي العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد وسائل الإنتاج المتطورة المستخدمة في عملية التنمية ؛ وكذلك توفير المال اللازم لاكتساب الفن الإنتاجي والإداري الحديث وتأهيل الكادر البشري القادر علي القيام بالعمليات الإنتاجية المختلفة.

2-شجع اكتشاف النفط في العديد من الدول النامية علي إقامة التصنيع خصوصاً الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية التي تتوفر لها الميزة النسبية باعتبارها صناعات تستخدم النفط كمادة أولية ؛ كما قامت عمليات تكرير النفط وتنقيته وقامت بعض صناعات الحديد الصلب.

3-يلعب النفط دوراً مهماً في العلاقات الدولية وتحقيق المصالح العالمية المتشابكة ؛ كما يمثل أساساً متيناً لارتباط القوي المحلية مع القوى الدولية ؛ حيث إن تصدير الدول المنتجة لنفطها إلى الدول المتقدمة يفتح أفاقاً للتعامل الدولي ويعطيها حماية لمصالحها الاقتصادية والإجتماعية ، ويتيح لها الفرصة تنمية علاقتها مع محيط تلك الدول الرأسمالية المتقدمة.

4-أتاح امتلاك الدول النامية النفطية لهذا المورد احتكاك شعوبها بالحضارة الغربية وعمل علي زيادة انتشار التعليم ؛ وذلك لأن الشركات النفطية الدولية التي أستعانت بها تلك الدول النامية للعمل معها في مجال النفط كانت بحاجة إلى موظفين ومنتجين محليين تمت استفادتهم من الخبرات الخارجية كما توفرت فرص عمل لكثير من المتعلمين المحليين ؛ ناهيك عن زيادة الحركة البناء في تلك الدول مما أدى إلى استقطاب العمالة من الدول النامية الأخرى وبالتالي زيادة التفاعل الاجتماعي.

5-يمثل النفط الخام مادة أولية مهمة وإستراتيجية للعديد من الصناعات لا سيما منها الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ؛ وهو يتميز عن باقي الموارد الطبيعية بمزايا فنية واقتصادية عديدة مثل درجة الاحتراق العالية وارتفاع معامله الحراري ، بالإضافة إلى نظافة استخدامه وسهولة نقله.

ب :–الآثار السلبية للنفط على التنمية الإقتصادية (مهنى ، 2013):

هناك عدة آثار سلبية للنفط على التنمية الإقتصادية تتمثل في الآتى:

1-ان الدول النامية النفطية كانت تقوم بإنتاج كميات نفطية تزيد كثيراً عن حاجتها الإستهلاكية الأمر الذي مكن الدول الغربية المتقدمة من تخزين هذا المورد الإستراتيجي وتكوين احتياطي منه احتساباً لإستخدامه في حالة لجوء الدول النامية إلى استخدام سلاح حظر تصدير النفط.

2-ساعد امتلاك بعض الدول النامية للنفط علي تقسيمها فنشأت دولاً صغيرة وعندما حصل كل منها علي الاستقلال ولولا وجود النفط فيها لما استطاعت تكوين دولة مستقلة ولما أنفقت علي أجهزتها المتخلفة ؛ ولقد أدى انفصال هذه الدول كل منها عن الأخرى إلى حدوث التدخل المباشر في سياساتها وشؤونها الداخلية من قبل الدول الإستعمارية الكبري. بل وإنه وبسبب تخلف تلك الدول

وعدم إمتلاكها لمقومات التنمية الذاتية أخذت وبالتدرج في التبعية الإقتصادية للدول الإستعمارية والتكامل معها بدلاً من التكامل مع بعضها البعض.

3-ومن الآثار السلبية التي نلاحظها هى أن مورد النفط يمثل رأس المال الوحيد والرئيسي الذي تعتمد عليه الدول النامية النفطية في تمويل تنميتها ؛ وكان من المفترض أن يتم ربط عملية انتاجه باحتياجات الاستثمار في مشروعات التنمية الشاملة المختلفة. غير أن ذلك لم يحدث لأن هذه الدول تفتقر إلى قطاعات وأنشطة إنتاجية قادرة على استيعاب ما يتيحه النفط من إمكانيات ،مما أدى في النهاية إلى إنفاق العائدات النفطية علي تلبية الحاجات الآتية والإستهلاك الجاري.

4-ومن سلبيات امتلاك الدول النامية للنفط هو أن كان هذا المورد عاملاً رئيسياً في تغليب قطاع الخدمات على القطاعين الإنتاجيين الآخرين وهما الزراعة والصناعة ، مما زاد في عمق اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي الذي يلزم لتحقيق التنمية. فالعائدات النفطية الهائلة رسخت في الدول المنتجة سلوكاً استهلاكياً يتيح لها استيراد كل ما تحتاجه من السلع الاستهلاكية حتي الكمالية منها؛ وظهرت أيضاً ملامح الحياة المترفة فنمت الأعمال التجارية التي تدر ارباحاً طائلة مقابل مجهودات بسيطة ، وانتشرت المضاربات في العقارات والأسهم ، ونما قطاع الخدمات وتضخم على حساب قطاعي الصناعة والزراعة فلم ينالا نصيبهما من التمويل والتنمية وأدى ذلك في النهاية إلى تدهورهما بل وتلاشيهما.

5-أدت نظرة الدول النامية النفطية الأنانية لثروتها النفطية باقتصار وحصر استخدامها داخل حدودها الوطنية فقط ، اي احتكارها وعدم تبادل منافعها مع نظيرتها غير النفطية إلى عدم الاتفاق علي تطبيق سياسات اقتصادية اقلمية وقومية موحدة وحاسمة في مواجهة الدول المتقدمة المستهلكة وشركاتها الوسيطة ؛ وجاء ذلك على حساب حرمان الدول غير النفطية من المنافع النفطية. بل وكان أثر تلك النظرة سلبياً وعائقاً في سبيل التنمية الإقليمية والقومية.

6 - إن الدول النامية خلال كافة العقود السابقة وهي في سيرها نحو تحقيق تنميتها الاقتصادية لم تراعي مصلحة تحقيق التنمية المستديمة التي تنطلق فلسفتها ومفهومها من أن استنزاف الموارد الطبيعة وأهمها النفط سيكون له آثار سلبية على التنمية والاقتصاد ؛ وأغلقت هذه الدول بذلك عامل محدودية النفط وضرورة التعامل معه كمصدر آيل للنضوب. ويعني ذلك باختصار أن الدول النامية النفطية لم تتوصل حتى الآن إلى ذلك المعيار الذي يضمن تحقيق التوازن بين معدل استنزاف النفط ومعدل استخدامه في الوفاء بالإحتياجات الحالية للسكان ؛ وفي نفس الوقت عدم المساس بحق الأجيال القادمة من هذا المورد إن المشكلة الأساسية التي واجهت الدول النامية النفطية وخاصةً ليبيا وهي في مسيرتها التنموية لم تكن علي الإطلاق مشكلة تمويل المشروعات الإنتاجية التنموية المختلفة ؛ بل إن المشكلة تمثلت في سوء استخدام مواردها المالية المتمثلة في إيرادات تصدير النفط الخام ذلك الإستخدام الأمثل والذي يؤمن تحويل هذا النفط الخام إلى تنمية حقيقية ويحقق المصالح الوطنية والقومية . ويعطي فرصة ثمينة لهذه الدول أن تنمو نمواً ذاتياً ومتوازياً في القطاعات الإنتاجية والإستراتيجية الرئيسية وهي الزراعة والصناعة وكذلك الخدمات.

ج :- خصائص الاقتصاد الليبي:

من السمات الأساسية للاقتصاد الليبي تعدد أنماط التنمية المتبعة لتحقيق الأهداف التنموية فهذه الأنماط تراوحت بين ثلاث سياسات ؛ **فإن السياسة الأولى التي** تبين أنه بمراجعة خطط التنمية الخماسية

(1976- 1980)، (1981-1985) يلاحظ أن الثقل الاقتصادي تحول لمصلحة القطاع العام الذي أعتبر محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث إستأثر بما يزيد عن (85%) من المخصصات المالية لخطط التنمية المشار اليها. وبناءً علي الرؤية الأشتراكية تم تأميم المصارف والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمفرد والشركات الصناعية وشركات البناء.

أما السياسة الثانية وهي مختلفة قوامها إشراك القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي بأعتباره متكاملاً مع العام وليس نقيضاً له ، وهذه السياسة ما هي إلا ذلك الخيار الذي أوصت به لجان خبراء الاقتصاد في جامعة بنغازي ومركز البحوث الإقتصادية التي عرفتها البلاد في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات ؛إذ خلصت آرائها إلى أن أساس الداء يكمن في تجربة التحول الاشتراكي الذي انتهج أواخر عقد السبعينات والتي أسفرت عن تأميم القطاع الخاص وإنهاء دوره في النشاط الإقتصادي (**بسيكرى ،2006**) . **أما السياسة الثالثة** والتي سميت بسياسة التجنيب؛ وهي سياسة تتضمن محاولة لإستثمار الثروة النفطية بطريقة رشيدة وذلك عن طريق الحد من استخدام الايرادات المالية لصادرات النفط الخام في مشروعات اقتصادية تستنزف المورد النفطي ولا تعوضه أو إيقاف الإنفاق العام في شقه الاستثماري (التحول) إذا لم يعوض نفاذ المورد النفطي، علي أن يكون التعويض قائماً على أسس اقتصادية سليمة.

(**الذاعر، 2006**) ، كما يعتبر الأقتصاد الليبي اقتصاد صغير الحجم نسبياً منفتح علي الخارج ، وهو يندرج تحت قائمة الأقتصادات وفيرة رأس المال بمعني أنه يعتمد على مورد ناضب هو النفط ؛فقد شكل هذا المورد منذ اكتشافه وتصديره بكميات اقتصادية في بداية الستينات المصدر الأساسي للدخل والنقد الأجنبي ؛حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من 96% من إجمالي الصادرات الليبية، ناهيك عن ارتفاع معدل الإنكشاف الأقتصادي ، حيث تتراوح نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مابين (25-30%) (شامية ، 2007). كما اتسم الاقتصاد الليبي بضعف الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ووجود نوع من القصور وعدم التكامل بين هذه القطاعات؛ ويمكن إستنتاج مما سبق أن كافة السياسات التنموية المطبقة خلال العقود الماضية لم تؤتي ثمارها.

د:- الإيرادات العامة و العائدات النفطية في الاقتصاد الليبي:

تعتبر الإيرادات العامة أهم الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، وتختلف مصادر الحصول على الإيرادات العامة من دولة إلى أخرى، وتتنوع حسب النظام الاقتصادي والمالي والسياسي السائد في كل دولة، وتتحدد أهمية تلك المصادر بمدى تحقيقها لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فالعائدات النفطية هي المردودات النقدية التي تحصل عليها الدول النفطية مقابل تصديرها للنفط بعد ان يتم اشباع الطلب المحلي ومن خلال الجدول رقم (1) الذي يشير إلى نسبة مساهمة **الايرادات النفطية في الايرادات الكلية** بالمليون دينار خلال فترة الدراسة (1990 - 2015) فتشير بيانات الجدول رقم (1) الى مدى هيمنة الايرادات النفطية على إجمالي الايرادات الكلية خلال فترة الدراسة فالإيرادات النفطية سجلت أهمية نسبية مرتفعة في أغلب السنوات وتبين من الجدول انخفاض في أسعار النفط العالمية طيلة الفترة من (1990-2003) فهذه الفترة اتسمت بالكساد خاصةً في الاقتصاد الليبي نظراً لفرض الحصار الاقتصادي فقد نتج عن هذا الحصار انخفاض الطلب العالمي على النفط الليبي وبالتالى تدهور أسعاره ،و تمثل اسعار النفط العنصر

الرئيسي الذي يؤثر على حجم العائدات النفطية، وبما أن اسعار النفط متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض كنتيجة لأسباب عديدة، اهمها العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الطبيعية وغيرها، وتتمثل العوامل الطبيعية بالعرض والطلب، اي كلما إرتفع حجم الطلب على النفط كلما ارتفعت اسعاره، وهذا يؤدي إلى ارتفاع حجم العائدات النفطية والعكس صحيح (**الذاعر، 2006**) .

ثانياً : الدراسات السابقة:

إعتمدت دراسة (**البياتى،** 2001) حركة مؤشرات التنمية الاقتصادية فى العراق خلال الفترة (1960-2000) حيث استهدفت الدراسة تتبع الآثار السلبية التى خلفها حصار الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العراقى، من خلال دراسة بنية هياكله الأساسية، وذلك باستخدام نموذج تشنرى- سيركوين، حيث تم استبعاد الفترة ما بعد عام 1995 بسبب الحالة الغير الطبيعية للاقتصاد، وقد توصلت الدراسة أن قطاع التعدين يسيطر وبشكل أساسي على مجمل الناتج المحلى الإجمالي، وأن تدخل الدولة خلال السبعينات والثمانينات لم ينجح فى إزالة أو تقليل هذه السيطرة. كما توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي يعانى من غياب التخطيط بعيد المدى وإلى إتصافه باقتصاد أحادي الجانب يعتمد بدرجة اساسية على النفط كمصدر أساسي للناتج القومي. بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن تأرجح وتذبذب مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة (1960-2000) كانت نتيجة للمشاكل التي ترتبت على الحروب والحصار.

تناولت دراسة (الشريف ، 2002) المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي ، حيث إستهدفت تحليل واقع هذا القطاع وتطوره خلال العقدين الماضيين مع محاولة ابراز اهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه هذا القطاع فى تنمية الاقتصاد الوطني وتطوره وتوصلت دراسته إلى أن هذه المشروعات تواجه مشاكل تمويلية ، وإدارية وتسويقية وفنية ، ومشاكل اخرى ناتجة عن عدم استقرار السياسات الاقتصادية التي أتبعتها الدولة . كما توصلت الدراسة الى أن السياسات التي إتبعتها الدولة الليبية إلى الآن لا تعد كافية للنهوض بنشاط هذه المشروعات ، وأن هذه السياسات ينقصها التناسق والوضوح والاستقرار.

كذلك قامت **دراسة (بيت المال ، 2003)** على تقييم أهداف خطط التنمية فى ليبيا دراسة حالة قطاع الصناعة عن الفترة (1970-1996) ، حيث استهدفت الدراسة محاولة لفهم أهداف خطط التنمية فى ليبيا وتوضيحها وتقيمها من خلال دراسة حالة قطاع الصناعة عن الفترة (1970- 1996) . وتوصلت الدراسة إلى أن الصناعة فى ليبيا ظاهرة حديثة وأن خطط التنمية فى ليبيا أظهرت ضعف فى الوضوح وعدم الثبات فى الاستراتيجيات الصناعية ، اضافة إلى أن قطاع الصناعة قد شهد نموا واضحاً فى كل من الانفاق الاستثماري والانتاج والمبيعات الداخلية والخارجية ، وعلى الرغم من هذا النمو والمبالغ الكبيرة المستثمرة فى القطاع . إلا أن انتاجيته ومساهمته فى الناتج القومي مازالت ضعيفة ، وان هذا القطاع قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات التى أعاقت تطوره . كما تبين ضعف المتابعة والرقابة فى تنفيذ خطط التنمية وبرامجها فى قطاع الصناعة حيث كشفت الدراسة أن نصيب القطاع من مخصصات الاستثمارات تعتبر جيدة ومع ذلك فإن تنفيذ هذه المخصصات لم تكن بالمستوى المطلوب. كما توصلت الدراسة الى ضعف دور ادارة الشركات فى صياغة ووضع أهداف الشركات مما جعلها غالباً غير واثقة ولا قادرة على تحقيقها ، كما بينت الدراسة أيضاً عدم وضوح الاهداف والسياسات للعاملين بالقطاع سواء بالامانة أو الشركات التابعة لها ، كما أوضح الجانب التحليلى أن القطاع قد عجز عن مقابلة متطلبات التنمية الاقتصادية .

تناولت دراسة (مهنى، 2013) الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي محاولة لمقاربة نظرية وتطبيقية للفترة (1980-2010) حيث أستهدفت الدراسة توضيح الدور الذي يلعبه قطاع التصدير في تنويع قاعدة الإقتصاد الوطني الليبي خلال فترة الدراسة حيث يعتبر التصدير مورداً هاماً من موارد الدخل القومي لأى بلد ، كما أتضح من خلال نتائج الدراسة عدم تمكن قطاعات الإنتاج الرئيسية من أن تتبوأ مكانة القطاع القائد في عملية النمو وذلك بسبب انخفاض مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي مقابل ارتفاع مساهمة قطاع النفط في هذا الناتج ؛ حيث بلغت الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي كحد أعلى في عام (2008) حوالى (84.01%) ؛ بينما كانت أعلى نسبة لقطاع الزراعة في عام (2001) هى (3.68%) وأعلى نسبة لقطاع الصناعة التحويلية في عام (1999) بلغت (5.60%) ، كما أظهرت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) أن متغيرات النموذج القياسي كلها كانت مستقرة في مستواها الأصلي أى أنها متكاملة من الدرجة الصفرية ، أما فيما يتعلق بأختبار التكامل المشترك (Johansen & Juselius) أظهرت نتائج الاختبارات للنموذج المدروس أن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت بمستوى معنوية (5%)؛ كذلك رفض فرضية وجود متجه واحد على الأكثر ؛ مما يعني وجود إثنين من متجهات التكامل عند مستوى المعنوية (5%) الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ويعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات ، كما أظهرت نتائج تطبيق آلية تصحيح الخطأ (VECM) معنوية النموذج المستخدم في الدراسة ، وتدل على ذلك القيمة المرتفعة لمعامل التحديد المتعدد (R^2=%90) والتي تدل على أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (90%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وباقي التغيرات هى (0.10) يتضمنها حد الخطأ وهى تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج محل الدراسة.

إستعرضت دراسة (**Zghid،Abida،2014**) العلاقة بين الانفتاح التجاري و نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود النظام المالي المحلي في ثلاث دول في شمال افريقيا خلال الفترة 1980-2013 عن طريق نظام GMM ، حيث توجد علاقة معنوية ايجابية بين التنمية المالية والتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول موضع الدراسة ،كما ثبتت الدراسة أن هناك تأثير بين التنمية المالية والتجارة الخارجية والذي يشير إلى أن التفاعل كان بصفة عامة معنوي وايجابي، مسلط الضوء على دور التنمية المالية و الاستفادة من التجارة الخارجية .كما أشارت الدراسة إلى أن المجتمع الذي يتمتع بنظام مالي جيد يلعب دور مهم في تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، حيث ان الدول التي لها خبرة في القطاعات المالية تكون معدلات النمو الاقتصادي فيها مرتفع.

أوضحت **دراسة (كريدله ، 2015)** أن الاقتصاد الليبي ينبض بالحياة منذ البدء في البحث على النفط في الصحراء الليبية من قبل الشركات العالمية المتخصصة، وبدأ الاقتصاد الليبي يزدهر فعلاً منذ اكتشاف النفط وتصديره على أساس تجارية في عام 1963، كان دفعة قوية لتنمية الاقتصاد الليبي، ومصدراً مهماً من مصادر الدخل، إلا أن هذا المصدر قابل للنضوب، وعليه قامت الحكومة الليبية منذ أكثر من أربعة عقود باستثمارات ضخمة في جميع القطاعات الاقتصادية، خاصةً قطاع الزراعة والصناعة، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل. ونظراً للنمو المضطرد في قطاع التجارة الخارجية وخاصة الواردات، ونتيجة سياسة الانفتاح، بدأت الكثير من المنتجات المحلية تضمحل لعدم قدرتها على منافسة البضائع الأجنبية، وبدأ العاملون بهذه القطاعات في الانتقال الى العمل في قطاع الخدمات كالنقل والتجارة والخدمات العامة، إلا أن

الاستراتيجية العامة للتنمية استهدفت تخفيض الاعتماد على النفط وتصحيح الاختلال الهيكلي، حيث تم استخدام العوائد النفطية لدعم القطاعات الاقتصادية، إلا أن بعض هذه القطاعات ظلت عبئاً على الميزانية العامة. كذلك بينت النتائج وجود بوادر كبيرة لإصابة الاقتصاد الليبي بالمرض الهولندي، والمتمثل في زيادة الإنفاق العام الذي بدوره أدى إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية المستوردة بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية المحلية، وهذا أدى إلى نزوح الكثير من العمالة في هذه القطاعات للعمل في قطاع النفط والقطاعات الأخرى التي تخدم قطاع النفط مثل (المواصلات والتموين ...وغيرها)، وغير ذلك من المهن التي لها اتصال مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط.

توصلت دراسة (**الحويج والمقاورى ،2015**) أن النفط ساهم بدرجة كبيرة في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي خلال الحقبة التي تم فيها إنتاجه وتصديره بكميات تجارية لأول مرة (حقبة الستينات) كذلك تعاملت خطط وبرامج التنمية التي نفذت خلال العقود الأربعة الماضية مع هذه الخصائص وذلك بتخصيص عوائد النفط لخدمة هذا الهدف من خلال تخصيص استثمارات كبيرة لتنويع الاقتصاد وتعديل هياكله المختلفة، حيث حظيت قطاعات البنية خلال العام 1970 بنسبة 23.34% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، وقد بلغت المخصصات الإستثمارية لقطاعي الإنتاج الرئيسين "الزراعة والصناعة" مانسبته 4.78% و 3.87% على التوالى وفي العام 1980 ارتفعت مخصصات كلاً من قطاعي الزراعة والصناعة إلى 12.20% و 15.57% على التوالى، ليحصلا على مانسبته 28.17% إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت المخطط لذلك العام، أما خلال العام 2006 فقد أنخفضت مخصصات القطاع الزراعي 7.76% وزادت مخصصات القطاع الصناعي إلى 4%. كما بينت الدراسة تلك السياسات لم تفلح في التعامل مع خصائص وسمات الاقتصاد الليبي التي شكلت اختلالات في هياكل هذا الاقتصاد، وكانت بمثابة العائق أمامه للاستفادة من الثروة النفطية واستغلالها في خلق بدائل متنامية للثروة، حيث كانت النجاحات المحققة في هذا المجال محدودة إذا ماتمت مقارنتها بمستهدفات الخطط والبرامج التنموية المختلفة خلال الفترة السابقة، حيث لا تزال مسألة تفكك العلاقة بين هياكل الإنتاج وأنماط الطلب، والتركيز القطاعي لصالح القطاع النفطي (في مجال الإنتاج والتجارة الخارجية)، وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، والتركز السكاني، ونقص العمالة التى تركزت في القطاع الخدمي سمات تميز هذا الاقتصاد، حيث شكل النفط ما نسبته 83.88% من الناتج المحلي الاجمالى خلال العام 2012 ولا زال القطاع العام يلعب الدور الأبرز في مجال النشاط الاقتصادي مستحوذاً عام 2005 مانسبته 83.6% من إجمالي التكوين اللرأسمالي الثابت، وشكلت الصادرات مانسبته 97.1% عام 2010.

ثالثاً : المناقشة والنتائج:

1-**تطور قيمة الايرادات النفطية ونسبة مساهمته في الايرادات الكلية بالمليون دينار خلال فترة الدراسة** . تشير البيانات في الجدول (1) أن نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات الكلية تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو (18.7515) مليون دينار في عام (2009) وحد أقصى بلغ حوالى(95.438) في عام 2012 مليون دينار وبمتوسط سنوي بلغ نحو (70.471) مليون دينار.

جدول (1) تطور قيمة الايرادات النفطية ونسبة مساهمته في الايرادات الكلية بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2015)

السنة	الايرادات الكلية	الايرادات النفطية	نسبة مساهمة الايرادات النفطية فى الايرادات الكلية%
1990	2382.9	1386	58.164
1991	2736.0	1993	72.843
1992	3415.0	2230	65.300
1993	2553.0	1267	49.627
1994	1691.0	1304	77.114
1995	3981.4	2940	73.853
1996	4980.3	3494	70.156
1997	5381.4	3455	64.202
1998	4366.0	2551	58.428
1999	4857.0	3444	70.916
2000	4662.2	2203	47.252
2001	5998.8	3603	60.062
2002	8574.1	6551	76.404
2003	8040.2	3929	48.866
2004	23087	19956	86.4382
2005	37106.0	34378	92.648
2006	47088.0	43566	92.520
2007	53366.3	48638	91.139
2008	72741.2	64417	88.556
2009	92116.1	17273	18.7515
2010	61503.1	17979	29.232
2011	16813.3	15830	94.152
2012	70131.4	66932	95.438
2013	54763.6	51776	94.544
2014	21543.3	19977	92.727
2015	16843.4	10598	62.919
المتوسط	24258.54	17371.92	70.471

المصدر:- 1- أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، 1962، 1996 ، 1997
2- مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء ،النشرة الاقتصادية ،اعداد مختلفة
نسبة المساهمة الايرادات النفطية إلى الايرادات الكلية= (الايرادات النفطية ÷ الايرادات الكلية) *100

2– تطور قيمة الصادرات النفطية لقطاع النفط الليبي :

إن الصادرات تلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وتمثل الصادرات متغيرًا محوريًا وحيويًا ؛ لأنها إحدى المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد بالعملات الأجنبية، والتي يتم الإنفاق منها على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد لوحظ من الجدول (2) أن نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية خلال مدة الدراسة كبيرة وهذا يدل علي هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الكلية الليبية ، وهذا يعني تأثر الاقتصاد الوطني سلباً أو ايجاباً بالتغيرات التي تحدث في السوق العالمية للنفط والتي تتأثر بدورها بعوامل خارجية دولية لا يمكن التحكم بها بالداخل. لقد تطورت

نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية بالمليون دينار وتشير البيانات الواردة في الجدول (2) أن نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو (0.40) مليون دينار في عام (2012) وحد

أقصى بلغ حوالى(97.68) في عام (2008) مليون دينار وبمتوسط سنوي بلغ نحو (83.545) مليون دينار خلال فترة الدراسة.

الجدول (2) نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية بالمليون دينار خلال فترة الدراسة

السنة	قيمة الصادرات الكلية	قيمة صادرات النفط	نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية	الناتج المحلى الإجمالي
1990	3215	3034.5	94.38	4286.3
1991	3011	2794.2	92.79	4073.2
1992	2890	2634.8	91.16	3734.6
1993	2619	2327.9	88.88	3080.8
1994	2682	2289.0	85.34	2547.6
1995	3104	2681.3	86.38	2249.2
1996	3479	3278.6	94.23	2164.6
1997	3778	3479.7	92.10	2019.4
1998	2449	2275.7	92.92	2144.7
1999	3347	3128.8	93.48	2107.1
2000	6160	5930.0	96.26	2719.2
2001	6720	6464.0	96.19	3059.1
2002	13290	12937	97.34	4861.9
2003	19567	18814	96.15	7157.2
2004	27982	26832	95.89	9432.4
2005	42836	41655	97.24	12779.0
2006	56126	54679	97.42	46583.6
2007	61726	60253	97.61	48898.0
2008	77027	75243	97.68	50228.7
2009	46319	44626	96.34	49854.3
2010	61658	59850	97.07	52009.9
2011	23254	703.50	3.02	20146.3
2012	76893	310.40	0.40	39922.7
2013	58671	1001.20	1.70	39922.7
2014	58442.6	56445.3	96.58	20388.2
2015	24511	22951.4	93.63	7312.2
المتوسط	26606	19869.97	83.545	17064.73

المصدر:- مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء ،النشرة الاقتصادية ،اعداد مختلفة

3- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات خلال فترة الدراسة:

قامت الدراسة بإيجاد أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للجدولين السابقين (1) و (2)ويعرض الجدول (3) تلك الإحصاءات بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى عينة الدراسة وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المتوسط والوسيط والانحراف المعياري والمدى لقيم متغيرات الدراسة.

جدول (3) الإحصاءات لكل من المتوسط والوسيط والانحراف المعياري والمدى لقيم متغيرات الدراسة

	الايرادات النفطية **Oil revenues** (OTR)	الصادرات الكلية total exports (TEX)	الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP)
Mean	17614.5	26606.02	17064.73
Median	7080.5	16428.50	6009.55
Maximum	66932.3	77027.00	52009.90
Minimum	1267.0	2449.00	2019.40
Std.Dev.	20657.4	26610.58	19180.65

المصدر:- تم اعداده اعتماداً علي نتائج EVIEWS

4 :-اختبار النموذج القياسي :-

يعتمد الاقتصاد الليبي اعتمادا شبه مطلق على تصدير النفط الخام ويتجلى ذلك في أن الصادرات النفطية تمثل نحو (96.3%) من إجمالي الصادرات (مصرف ليبيا المركزى ، 2004 : 68). ويستخدم ايرادات النفط في تحقيق التنمية والنمو وبالتالي لابد وان تكون هناك علاقة بين النمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلى الإجمالي وبين كل من ، والصادرات الكلية ، والايرادات النفطية، حيث يتم ذلك على عدة خطوات **تتمثل الأولى** في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار مدى إستقرارها وتحديد درجة تكاملها باستخدام بعض الاختبارات القياسية الحديثة مثل إختبار جذر الوحدة وتحديداً إختبار (ديكي فوللر الموسع) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات دقة ، ويساعد هذا الاختبار في معرفة درجة تكامل متغيرات النموذج ؛ **والثانية** هي عبارة عن تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك ، **والثالثة** إختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .

أ- **إختبار جذر الوحدة والإستقرار** (Unit root test):- إن الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية هي رسم المتغيرات ؛ حيث يلاحظ من الاشكال التالية والتي توضح متغيرات السلسلة الزمنية الأصلية وكذلك متغيرات السلسلة الزمنية بعد إحتساب معدلات التغير أو النمو (Growth rate) في كل منها خلال فترة الدراسة. إن كافة متغيرات السلسلة المدروسة تتضمن الاتجاه العام الزمني ولكنها تميل جميعها الى الاستقرار، الأشكال الآتية (1)،(2)،(3)، (4)،(5)،(6)، والتي توضح الإتجاه الزمني العام.

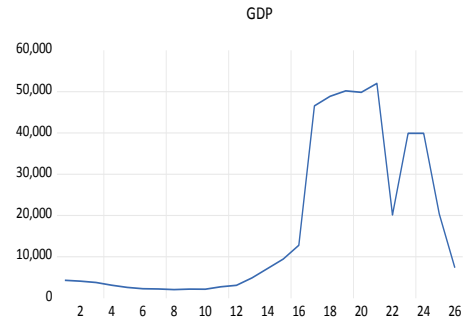

الشكل رقم (1)

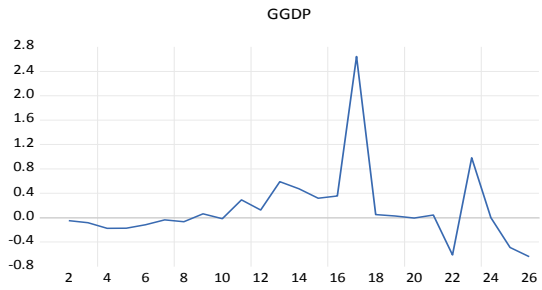

الشكل رقم (2)

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS

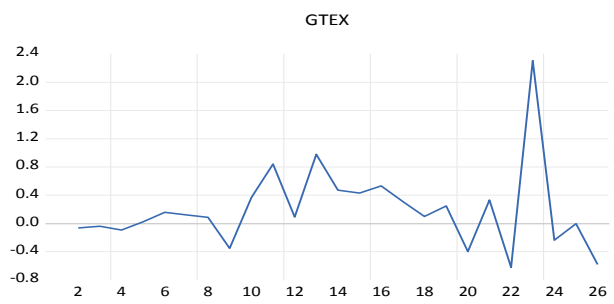

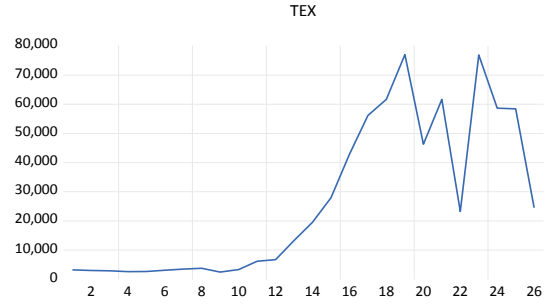

الشكل رقم (3)

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS

الشكل رقم (4)

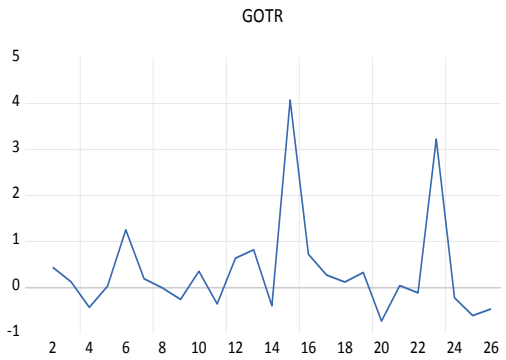

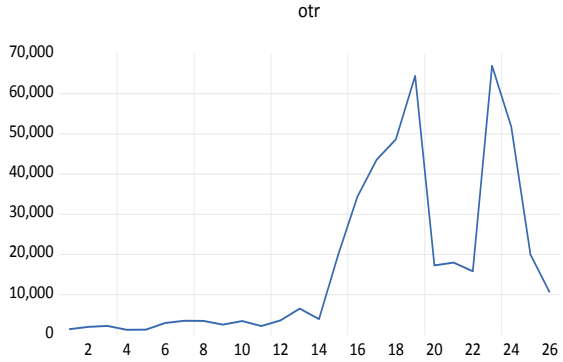

الشكل رقم (5)

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS

الشكل رقم (6)

لقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية محل الدراسة لتحديد ما إذا كانت المتغيرات المدروسة مستقرة أم لا وذلك باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع وذلك كما موضح بالجدول (4).

جدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

درجة التكامل	1_{st} (difference) الفرق الاول			المستوى (Level)			
	None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
اختبار القيم الحرجة للمستوى %5	-1.95568	-3.612199	-2.99187	-1.95502	-3.603202	-2.986225	**Test critical values** 5% level
I(1)	-5.04188	-4.919602	4.92739-	-1.07476	-1.437382	-1.51014	GDP
I(1)	-8.44333	-8.207795	-8.37278	-1.090459	2.833828 -	-1.829405	TEX
I(1)	-5.10545	-4.931790	-4.99465	-1.559900	-2.682965	-2.225602	OTR

المصدر:- تم اعداده اعتماداً علي نتائج EVIEWS

من نتائج الجدول رقم (4) مع الثابت (Intercept) ومع الثابت والاتجاه (Trend and Intercept) و بدون الثابت والاتجاه (None) يتضح ان جميع متغيرات السلسلة الزمنية عند مستواها الأصلي غير مستقرة ؛ حيث أن قيمتها الجدولية عند مستوى 5% أكبر من نظيرتها المحسوبة لكل متغيرات السلسلة ، أى أن يتم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ورفض

الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة المدروسة ، لذلك يتم أخذ الفرق من الدرجة الأولى فمن نتائج الجدول رقم (4) مع الثابت (Intercept) ومع الثابت والاتجاه (Trend and Intercept) و بدون الثابت والاتجاه (None) فتبين أن متغيرات السلسلة الزمنية المدروسة استقرت بعد أخذ الفرق الاول فتكون المتغيرات ساكنة او مستقرة فتكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1) . كما أن قيمتها المحسوبة اكبر من نظيرتها الجدولية والمطورة بواسطة إختبار Dickey Fuller (بعد استخدام الفرق الاول) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة ، وقبول الفرضية البديلة القائلة باستقرار السلسلة المدروسة*.

ب– اختبار التكامل المشترك :– بعد التأكد من درجة التكامل للسلسلة الزمنية محل الدراسة بإستخدام إختبار (ديكي فوللر الموسع) وذلك لإختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار (Johansen & Juselius) وذلك لإختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلى الإجمالى وبين المتغيرات المستقلة المدروسة، وكانت نتائج الاختبار كما بالجداول (5 ، 6 ، 7) التالية:

جدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen & Juselius)

Hypothesis (H_1)	r >0	r >1	r >2
Hypothesis (H_0)	r =0	r = 1	r = 2
Trace Statistic Critical Value 0.05	37.4666 (29.79)	6.028227 (15.49)	0.083082 (3.84)
max Statistic Critical Value 0.05	31.43837 (21.13)	5.945145 (14.26)	0.083082 (3.84)

المصدر:- تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS ، وتشير r الى عدد متجهات التكامل المشترك

جدول (6) نتائج اختبار الأثر (λ Trace test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**	
None *	0.730162	37.4666	29.79707	0.0054	
At most 1	0.219417	6.028227	15.49471	0.6922	
At most 2	0.003456	0.083082	3.841465	0.7732	

المصدر:- تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

جدول (7) نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى (λ max test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	max test Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.730162	31.43837	21.13162	0.0013
At most 1	0.219417	5.945145	14.2646	0.6203
At most 2	0.003456	0.083082	3.841465	0.7732

المصدر:- تم اعداه اعتماداً على نتائج EVIEWS

* إن استخدام نموذج ARDL يتم عندما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة الاستقرار، أى أن المتغيرات بعضها مستقر في المستوى الأصلى والبعض الآخر مستقر بعد أخذ الفرق الأول ، بشرط لايشمل النموذج على أية متغيرات تكون من الرتبة الثانية، كذلك يبين التحليل القياسي في هذه الدراسة عند استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات ولم تستقرهذه المتغيرات عند المستوى الأصلي ولكن استقرت بعد اخذ الفرق الأول وبالتالى فإن النموذج في هذه الحالة هو نموذج (Johansen & Juselius)

إن إختبار (Johansen & Juselius) وإختبار الأثر (Trace test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (max test) على الناتج المحلى الإجمالي وكل من، والصادرات الكلية، والايرادات النفطية يشير الى وجود علاقة واحدة من التكامل المشترك بين هذه المتغيرات عند مستوى 0.05 وبالتالى يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية 0.05 وبالتالى يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلى الإجمالي وكل من الصادرات الكلية ، والايرادات النفطية ، حيث يشير أختبار الأثر (Trace test) و إختبار القيمة الكامنة العظمى (max test) إلى وجود متجه مشترك واحد بين المتغيرات محل الإختبار وتبين ذلك عند إختبار فرضية العدم (r=0) مقابل الفرضية البديلة (r>0) ؛ وتوضح ذلك قيمة (Trace Statistic) وهى (37.4666) وهى أكبر من القيمة الجدولية (29.79707) ؛ وبالتالى لايمكن قبول فرضية العدم والقائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى 0.05، ويوضح كل من الجدولين (6،7) نتائج إختباري (Trace test) ، (max test) على التوالي.

ج- إختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) :-

إن وجود التكامل المشترك بين الناتج المحلى الإجمالي وبين المتغيرات المستقلة محل الدراسة يتضمن وجود علاقتين سببيتين على الأكثر، ويتطلب تحديد اتجاه ومعرفة سلوك هاتين العلاقتين في المدى القصير والطويل تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (ECM) ، حيث يوضح الجدول (8) آلية عمل هذا النموذج

جدول (8) اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

	C	TEX	OTR
GDP	738.3548 [0.32330]	-0.358543 [-1.22225]	0.346253 [1.15379]

المصدر:- تم اعداده اعتماداً على نتائج E-VIEWS ، والقيم بين الأقواس تمثل قيم t

$$^{*}\Delta GDP = 738.3548 - 0.358543\ \Delta TEX + 0.346253\ \Delta OTR + UT$$
$$[0.32330] \quad [-1.22225] \quad [1.15379]$$
$$R^2 = 0.26 \qquad R^{\backslash 2} = 0.11 \qquad F\text{-statistic} = 1.735371$$

ونتيجة لوجود الفرق (Δ) للمتغيرات وفترات الإبطاء فإن الفترة الفعلية الداخلة في التقدير تبدأ من عام 1993 وتم تقدير النموذج بطريقة (OLS) التي تعطى نتائج كفؤة وغير متحيزة ، ويتضمن النموذج متغيرين مستقلين. وعند التقدير كانت إشارة المتغيرات المستقلة الإيرادات النفطية (OTR) والصادرات الكلية (TEX) سالبة وليست كما هو متوقع حسب النظرية الاقتصادية ، وتقاس جودة التقدير بقوة كل من معامل التحديد المتعدد (0.26) و معامل التحديد المتعدد والمعدل (0.11) ، حيث إتضح أن نحو(11%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي) تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وأن حوالى (89%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، يرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى قد تكون كمية او

* أما بالنسبة لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ تم كتابتها على حسب استنتاج برنامج E-VIEWS فإن النموذج لا يكون صالحاً للدراسة والتنبوء، وهو الامر الذي اكدته نتائج النموذج المقدر من خلال عدم وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل.

نوعية لم يتضمنها النموذج تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي كما ثبتت عدم معنوية النموذج ككل ، وتأكدت من خلال قيمة (F) المحسوبة (1.735371) وهى أقل من الجدولية والتي قيمتها (4.35) عند مستوى معنوية 0.05 .

د- تشخيص النموذج :- يتم ذلك من خلال إجراء مجموعة من الإختبارت على البواقي لمعرفة صلاحية النموذج والنتائج المتوصل اليها ومن هذه الإختبارات مايلي.

1- من خلال إختبار الإرتباط الذاتي تبين أن النموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتى وذلك لأن القيم الإحتمالية كانت أقل من 0.05 وذلك كما موضح بالجدول رقم (9).

جدول (9) إختبار الإرتباط الذاتي (LM)

VEC Residual Serial Correlation LM Test

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	20.78047	9	0.0137	2.793973	(9, 34.2)	0.0143
2	39.87886	9	0.0000	7.141800	(9, 34.2)	0.0000

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	20.78047	9	0.0137	2.793973	(9, 34.2)	0.0143
2	78.37101	18	0.0000	10.94819	(18, 31.6)	0.0000

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر:- تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

2- من خلال إختبار عدم تجانس التباين تبين أن النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس بواقي النموذج وذلك لأن قيمة Prob = (0.0097) أقل من 0.05 وكذلك كما موضح بالجدول رقم (10).

جدول (10) إختبار عدم تجانس التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Included observations: 24

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
73.82782	48	0.0097

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,15)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.314051	0.858438	0.5697	7.537214	0.4799
res2*res2	0.682410	4.028840	0.0097	16.37784	0.0373
res3*res3	0.670617	3.817455	0.0123	16.09480	0.0410
res2*res1	0.573765	2.523977	0.0582	13.77035	0.0880
res3*res1	0.485839	1.771715	0.1617	11.66013	0.1670
res3*res2	0.713535	4.670302	0.0050	17.12484	0.0288

المصدر:- تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

رابعاً: النتائج:

من خلال نتائج تقييم صلاحية النموذج يمكن إستنتاج أن النموذج المقدر يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة عدم تجانس تباين البواقي ، وعليه فإن النموذج لا يكون صالحاً للدراسة والتنبوء، وهو الامر الذي اكدته نتائج النموذج المقدر من خلال عدم وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل وذلك بالرغم من وجود تكامل مشترك؛ و الذي يمكن أن يُعزى إلى عدم توفر البيانات الحقيقية واختلاف المصادر المختلفة للبيانات . كما اشارت نتائج اختبار جوهانسن الامر الذي يعني وجود تكامل مشترك زائف أوغير منطقي بين المتغيرات ، كما بينت نتائج تقدير النموذج المدروس ضعف القدرة التفسيرية للمتغيرين الصادرات الكلية والإيرادات النفطية للتغير في النمو الاقتصادي، حيث أن 89% من التغيرات سببها متغيرات خارج النموذج خلال فترة الدراسة. وهذا ما أكدته **الفرضية الأولى والفرضية الثانية** ؛أن هناك ضعف في التخطيط من حيث الصياغة وتنفيذ خطط التنمية في ليبيا، وكذلك **الفرضية الثالثة** التي أكدت أن سوء استخدام الإيرادات النفطية يعرقل عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، وأيضاً بسبب الأوضاع السياسية التي تمر بها ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011 ، مما أدى الى تذبذب العوائد النفطية.

خامساً: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بالآتي.

1-العمل على التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب قيمتها الحقيقية مع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها.

2- إقامة قاعدة صناعية ذاتية تؤمن أقصى فاعلية ممكنة في استخدام الثروة النفطية من خلال توفير موارد اقتصادية بما في ذلك مصادر للطاقة بديلة عن النفط الخام ومتجددة تصبح أساسا للتنمية بعد نضوب النفط والانتقال إلى بدائله على المستوى العالمي.

3- تنويع القاعدة الاقتصادية للتخلص من حالة الاقتصاد الريعي أحادي الجانب والتحول نحو اقتصاد متنوع وذلك عن طريق الاستغلال الامثل للموارد التي تمتلكها ليبيا مثل الغاز الطبيعي والمعادن الأخرى والأراضي الزراعية والمياه العذبة والمرافق السياحية والعمل على جعلها روافد مالية تصب في الاقتصاد الليبي.

4- تصحيح الاثر المتبادل بين قطاع الصادرات النفطية ، وهيكل الاقتصاد وذلك من خلال استخدام الإيرادات النفطية في إحداث نمو حقيقي للأنشطة الانتاجية وايجاد فرص استثمارية منتجة تضمن التنوع المطلوب في الهيكل الاقتصادي .

5- تحسين مستوى شفافية السوق النفطية والتقليل من حالة الغموض من خلال تحسين مستوى إعداد تقارير بيانات الطلب والمخزون بدقة.

6- العمل على إنشاء صندوق سيادي للتنمية المستدامة في ليبيا يمول من الفوائض النقدية لإيرادات النفط.

7-إعادة استثمار جزء من الموارد النفطية في عملية تنموية فعالة تحقق عوائد مالية للأجيال الحالية والأجيال القادمة، وتضمن عدم هدر الثروة النفطية وضياع فرص التنمية الحقيقية وحرمان الأجيال القادمة من حقها الطبيعي في هذ الثروة التي تعمل الأجيال الحالية على استغلالها.

8- العمل على توفير إدارة قادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتمتاز بالاستقرار لتضع أساس والقاعدة الرئيسة في عملية التنمية المستدامة من خلال إنجاز هدفين رئيسين هما

أ- العمل على توفير امن والاستقرار السياسي بوصفه أساس في جذب الاستثمار وتوافد رؤوس الأموال الأجنبية.

ب- القيام بأصدار التشريعات، ومنح الصلاحيات، وتوحيد الأجهزة الرقابية في البلد، وتنفيذ الأحكام، ومحاسبة الفساد والمفسدين، ومعالجة هذه الظاهرة التي أصبحت عائقاً كبيراً ومدمراً أمام تحقيق الإصلاح الاقتصادي، والنهوض بالواقع الاقتصادي.

9- العمل على تطوير الصناعات البتروكيماوية وتطوير الصناعات النفطية والعمل على تصدير الصناعات النفطية بدلاً من تصدير النفط الخام.

10- العمل على توفير بيئة إستثمارية جيدة تعمل على استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتقديم تسهيلات للمستثمرين الصغار في كافة القطاعات والعمل على تنويع الصادرات.

11- دعم برامج البحث العلمي والتطوير وذلك من خلال الإنفاق على المؤسسات العلمية للقيام بالدراسات الاقتصادية والفنية اللازمة لتطوير الانتاج والإنتاجية والجودة والمواصفات والمعايير للمنتجات الوطنية والرفع من مستويات إمكانياتها التنافسية محلياً ودولياً.

12- إستغلال وإستثمار الامكانات المتوفرة في ليبيا للدفع بالنشاط الخدمي لتحقيق المستهدفات المنتظرة وذلك لما للأنشطة الخدمية من دور في تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعباء على ميزان المدفوعات.

The role of oil revenues in economic development in Libya during the period (1990-2015)

Abstract: The research aims to determine the importance and role of oil revenues in the comprehensive development process and in achieving the required growth rates in the gross domestic product, and then determine the positive and negative effects of oil revenues on the creation of this process. In the right channels in terms of the availability of the necessary funds for investment in various development projects, as it was found that the dominance of oil revenues on the total revenues, as well as the dominance of oil exports on the total Libyan exports, It also became clear that all variables of the studied series include the general trend, but tend to be stable. Through the unit root test, it was found that the studied time series variables stabilized after taking the first difference, so the variables are static or stable, so they are integrated of the first degree I (1), and the results of applying the error correction mechanism (ECM) showed none -significant of the model.

المراجع:

1- الشريف ، أحمد سعيد **المشروعات الصغيرة ودورها فى الاقتصاد الليبى ،بحث مقدم الى مؤتمر التنمية الاقتصادية فى ليبيا**– الماضى والمستقبل ،طرابلس ليبيا، 10-2002/12/16 .

2- البياتى، صبرى مصطفى،**حركة مؤشرات التنمية الاقتصادية فى العراق خلال الفترة(1960– 0002)**،الاقتصاد العراقى ومتغيرات البيئية العربية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، العراق ، 2001

3- السماك، محمد أزهر سعيد وباشا، زكريا عبدالحميد، **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، الطبعة الأولي، جامعة الموصل ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،1980.

4- الحويج، حسين فرج والماقورى، على محمد، **دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي**، كلية الاقتصاد والتجارة ،جامعة المرقب، الخمس ، ليبيا ، ص ص 44-79.

5- الأخضر ، حسان ، اسواق النفط العالمية، **مجلة جسر التنمية**، معهد للتخطيط ،العدد السابع والخمسون، السنة الخامسة، الكويت ،ص ص 2-7.

6- بسيكري، السنوسي ، **خصخصة القطاع العام في ليبيا** ، أقلام أون لاين ، العدد التاسع عشر،السنة الخامسة، نوفمبر 2006،https://www.mafhoum.com.

7- بيت المال ، أحمد عبدالله ، **تقييم خطط التنمية فى ليبيا ، دراسة حالة قطاع الصناعة عن الفترة (1970- 1996)**، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14،العدد الاول،2003 بنغازى، ليبيا، ص ص 243-208 .

8- حصن ، محمد الفرجاني ، **التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتحديات العولمة ، مجلة دراسات المركز العالمي للدراسات** ، السنة الثالثة ، العدد الثامن ، طرابلس ، ليبيا ، 2003 ، ص ص 316-336.

9- شامية ، عبدالله امحمد ، **السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة ليبيا اليوم** ،ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في جامعة قاريونس ، بنغازي، ليبيا ،16-06-2007.

10- شمس الدين، أشرف ، **تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية وإستيراتيجيات النمو** ،دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، بيروت ، لبنان ،يونيو 2005.

11- غنيم ، عثمان محمد و أبو زنط ، ماجدة أحمد ، **التنمية المستديمة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، الطبعة الأولى** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،.2007

12- كريدلة ، مصطفى مفتاح ، 2015 ، **تحليل أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية** خلال الفترة (1990 – 2010)، **مجلة المعرفة العدد الثاني، كلية الإقتصاد والتجارة**، جامعة الزيتونة ترهونة ، ليبيا.

13- مجلة شؤون عربية ، **مجلة قومية فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية** ، مصر ،القاهرة ، أعداد متفرقة.

14- محمد الداغر، محمود ،**إمكانيات التجنيب وضرورات التنويع في الاقتصاد الليبي** ،ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط ، رؤية مستقبلية، كلية الاقتصاد والمحاسبة ، جامعة سرت ،ليبيا ، 2003.

15- مصرف ليبيا المركزى ، التقرير الثامن والأربعون ، (طرابلس ، ليبيا ، 2004).

16 - **الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام، 2007 ،طرابلس ، ليبيا.**

17- مهني ، مريم عيسي ، **الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي للفترة** 1980-2010 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة صفاقس ،كلية العلوم الاقتصادية والتصرف ، تونس ، 2013.

18- Financial Development, Trade Openness and Economic Growth in North African Countries, 1980-2012, The Romanian Economic Journal , bukharist, Romanian, 2014 , pp 91-120.

19- Ronald Bruce St John ,The Changing Libanon Economy ,Causes and Consequences ,MIDDLE EAST JOURNALM , Beirut, Lebanon,2008 PP 65-87 .